أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو في الجزائر
- دراسة قياسية للفترة (1980- 2010)

د. عرقوب نبيلة*

Résumé

Rendre le système économique plus performant été le but final des réformes économiques en Algérie, ces réformes appuis par les institutions international (Banque Mondial, Fmi) sont basé sur un ensemble de programme dit programme de stabilisation et programme d'ajustement structurel et, ou la privatisation des entreprises et la promotion de secteur privé est l'élément essentiel pour stimuler la croissance économique.

Le but de cet article et de tester les effets des réformes économiques sur la croissance en Algérie, la modélisation économétrique nous permis de déterminer l'intensité de ces effets.

Mots clés : Croissance économique- l'investissement- Les réformes économiques- Privatisation- Programme de la relance économique.

المستخلص: كانت الإصلاحات الاقتصادية تهدف إلى جعل النظام الاقتصادي أكثر فعالية، وهذا بإعطاء المؤسسات العمومية وظيفتها الأساسية، إلا أن المرحلة الموالية بعد مرحلة الإصلاحات الذاتية تميزت بتباطؤ خطى الإصلاحات الهيكلية، ففي ظل ميلاد نظام عالمي جديد (العولمة)، ارتبطت آلياته بالمؤسسات الدولية للتمويل من أبرزها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي فدخلت الجزائر بالتالي في تطبيق برامج للإصلاح الاقتصادي تعتمد على الحلول المستوردة من هاتين المؤسستين. ومن بين الإصلاحات التي تطرقت إليها الجزائر ضمن عملية التعديل الهيكلي، الشروع في عملية الخوصصة التي كان الهدف منها هو مشاركة القطاع الخـــاص وقدرته على توفير إدارة أكفأ في استخدام الموارد وتحسين أداء المؤسسات، فيزيد بالتالي من تحقيق معدلات النمو الاقتصادي.

وعليه، سنبين من خلال هذا المقال ما مدى تأثير الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر، وإلى أي مستوى نجحت برامج الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق معدلات النمو، كما سنبين أيضا أهمية الدراسة القياسية في تفسير هذا التأثير من خلال النموذج الأنجع الملائم لمثل هذه الظواهر.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، الاستثمار، الإصلاحات الاقتصادية، الخوصصة، برنامج الإنعاش الاقتصادي.

* أستاذة محاضرة قسم ب، جامعة امحمد بوقرة- بومرداس.

مقدمة:

ورثت الجزائر مباشرة بعد الاستقلال اقتصادا متخلفا، وسعيا وراء تجاوز هذه الوضعية سارعت إلى بناء اقتصاد مستقل، حيث عملت بدءا بسنة 1963 على إعادة استرجاع المؤسسات الوطنية ذات الملكية العمومية، تأميم المناجم والبنوك، كما قامت بإنشاء البنك المركزي وإنشاء العملة الوطنية سنة 1964 تحت اسم الدينار الجزائري. ومن أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، تبنت الجزائر إستراتيجية تنموية بحيث تم إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة في البداية ثم عمدت إلى تطبيق مخططات تنموية.

وبالرغم من انتهاج مختلف هذه المخططات، إلا أن الجزائر واجهت أزمة مالية حادة منذ منتصف الثمانينات بسبب تدهور أسعار المحروقات أدى إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية بالجزائر، حيث عرفت معدلات النمو انخفاضا، وعجزا في ميزان المدفوعات وميزانية الدولة، ارتفاع المديونية الخارجية، زيادة معدلات التضخم، ارتفاع حجم البطالة بالإضافة إلى ارتفاع معدلات خدمة الديون، الأمر الذي جعل السلطات العمومية تفكر في كيفية معالجة هذه المشاكل وذلك عن طريق تطبيق إصلاحات اقتصادية شاملة تمثلت في إعادة الهيكلة، استقلالية المؤسسات العمومية، وإعادة الهيكلة الصناعية للمؤسسات العمومية من خلال تبني نظام الخوصصة، عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وإعطاء الأهمية للاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى تطبيق برنامجالتعديل الهيكلي المفروض من قبل المؤسسات العالمية الدولية للانتقال من الاقتصاد الموجه إلى نظام اقتصاد السوق.

ولم تتوقف الجزائر عند هذا الحد من الإصلاحات، بل كانت دائما تفكر في تحسين اقتصادها وتعمل على تحقيق التوازن العام النقدي والمالي من أجل الرفع من معدلات النمو الذي يظل الهدف الأساسي الذي تسعى إلى تحقيقه من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي غطى الفترة(2000-2004) والبرنامج التكميلي له(2005-2009).

- **الإشكالية:**لمعالجة هذا الموضوع، يمكن أن نطرح التساؤلات التالية:

ما هو أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

- ✓ ما مدى علاقة الإصلاحات الاقتصادية بالنمو في الجزائر ؟
- ✓ إلى أي مستوى نجحت برامج الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق معدلات النمو وارتفاعها ؟
- ✓ ما هو النموذج القياسي الذي يفسر أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

- **فرضيات الدراسة:** للإجابة على التساؤلات السابقة، يمكن وضع الفرضيات التالية:

- ✓ تعتبر الإصلاحات الاقتصادية ضرورية لإعادة بعث النمو الاقتصادي بالجزائر؛
- ✓ يعتبر نموذج تصحيح الخطأ (ECM) هو النموذج الأنجع لدراسة أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

- **أهداف الدراسة:** تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ معرفة العلاقة التي تربط بين الإصلاحات الاقتصادية والنمو في الجزائر؛
- ✓ بناء نموذج قياسي لتفسير وتبيان أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي.

- **منهجية الدراسة:** تحتوي الدراسة في بدايتها على عرض الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر في الفصل الأول، ثم مفهوم النمو في النظرية الاقتصادية ومختلف النظريات التي قامت بتفسيره من خلال محاور الفصل الثاني. وستتطرق الدراسة لقياس فعالية هذه الإصلاحات على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1980- 2010) باستخدام نموذج تصحيح الخطأ(ECM) وذلك في الفصل الثالث لها.

الفصل الأول: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

نظرا لتفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي، لجأت الدولة إلى تطبيق إصلاحات جذرية في بداية التسعينات، حيث انطلقت عملية الإصلاحات في ظروف تميزت بتشديد الضغوط المالية الخارجية نتيجة انخفاض أسعار المحروقات في سنة 1986 أدت إلى تدهور اقتصادي وتراجع ميزان المدفوعات.

1- الإصلاحات الاقتصادية في الثمانينات (إعادة هيكلة المؤسسات):

لقد كان وراء عملية فرض مثل هذا الإصلاح الاقتصادي الجديد عاملان أساسيان وهما:العامل الداخلي أين عرفت المؤسسة الاقتصادية الوطنية نموا أثناء تطبيق المخططات التنموية، والعامل الخارجي الذي يرجع أساسا إلى القيود المالية التي فرضتها الظروف الاقتصادية الدولية، خاصة بعد الانهيار الكبير لأسعار المحروقات إلى ما بين 10 و18 دولار بداية سنة 1986 بعدما تجاوزت سقف 40 دولار في النصف الأول من الثمانينات حيث أدى ذلك إلى انهيار الميزان التجاري من صادرات المحروقات[1]. لقد مرت المؤسسة الاقتصادية الجزائرية بعدة مراحل منذ الاستقلال إلى مرحلة ما بعد الإصلاحات، حيث عرفت مرحلة التسيير الذاتي منذ سنة 1963، ثم مرحلة التسيير الاشتراكي في سنة 1971، ثم مرحلة إعادة هيكلة المؤسسات سنة 1980، وبعدها نظام توجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية سنة 1988 مع ما يسمى بصناديق المساهمة، وفي الأخير سياسة الخوصصة، أو ما يسمى بنظام الشركات القابضة (holding).وعلى ضوء هذه الضغوطات، ومن أجل الرفع بكفاءة وأداء هذه المؤسسات، اتخذت السلطات العمومية إجراءات جديدة عرفت بإعادة الهيكلة

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول – تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر- الجزء الثاني (إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999 ص 278.

العضوية والمالية للمؤسسات، وهي الخطوة الثانية من الإصلاحات المتمثلة بعد المخططات التنموية.

1-1- إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات (1980):

قامت الجزائر في هذه المرحلة بعدة إجراءات تمثلت في عملية التنازل عن الممتلكات العمومية من خلال صدور القانون 84/81 والقانون 87/19 المتعلق بإصلاح القطاع الفلاحي بعدما كان مهمشا مقارنة بالقطاعات الأخرى خاصة القطاع الصناعي. ومن أجل إعادة إعطاء المؤسسات الوطنية وجها جديدا لضمان التسيير المحكم والفعال، قامت السلطات الجزائرية بإصلاحات هيكلية لهذه المؤسسات. ويعد تاريخ 4 أكتوبر 1980 منعرجا جديدا لهذه المؤسسات، حيث صدر المرسوم 242/80 المؤرخ في سنة 1980 والمتعلق بإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات الاقتصادية، وكانت سنة 1981 هي سنة تطبيق هذا الإصلاح.

ويقصد بإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات تقسيم هذه الأخيرة إلى مؤسسات صغيرة الحجم حتى يتمكن المسيرون التحكم فيها وتحسين مردوديتها، حيث تمّ تقسيم 50 مؤسسة عمومية كبيرة الحجم إلى 300 مؤسسة جديدة.

ولقد كلفت لجنة وطنية بتنفيذ عملية تقسيم المؤسسات طبقا لمعيارين وهما: معيار التخصص في الإنتاج، ومعيار فصل الإنتاج عن التسويق، بالإضافة إلى معيار التقسيم الجغرافي.

1-2- إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات:

تتمثل إعادة الهيكلة المالية في مجموع التدابير التي اتخذتها الدولة قصد تجسيد الاستقلالية المالية للمؤسسات. وكان هذا نتيجة عجز المؤسسات الاشتراكية وتزايد حجم مديونيتها تجاه البنوك نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج. ولقد عرفت سنة 1983 تطبيقا لعملية الإصلاح هذه التي كانت تعمل على الانفتاح التدريجي للسوق الوطنية

وإعطاء مكانة للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية (ضبط قوانين الاستثمار – قانون 82- 11).

وفيما يلي مجموعة من الإجراءات التي اتخذتها الدولة للقيام بهذه الإصلاحات ملخصة في النقاط التالية:

- كلف البنك الوطني للتنمية بتمويل المؤسسات التي تعاني من العجز من خلال تقديم لها قروض طويلة الأجل؛

- تخصيص تسبيقات من الخزينة العمومية غير قابلة للاسترجاع (تعتبر دعم)؛

- إعادة هيكلة ديون المؤسسة؛- تصفية الديون ما بين المؤسسات.

وبعدما تمّ تطبيق سياسة إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية في إطار المخطط الخماسي الأول (1980- 1984) دون اللجوء إلى أطراف أجنبية، عرف الاقتصاد الوطني عدة نتائج سلبية كانت غير متوقعة على مستوى الأوضاع النقدية، الاقتصادية وحتى الاجتماعية تمثلت في انخفاض معدل النمو الاقتصادي، انخفاض معدلات الاستثمار، انخفاض حجم الواردات، ارتفاع معدل البطالة والزيادة المستمرة لمعدلات التضخم، مما دفع السلطات الجزائرية في تلك الفترة إلى تبني إصلاحات أخرى جذرية وشاملة على الاقتصاد عامة وعلى المؤسسة العمومية خاصة أهمها "**استقلالية المؤسسات العمومية وإعادة هيكلتها الصناعية**" بتطبيق نظام الخوصصة والمشاركة الأجنبية كنمط جديد للتسيير، تراجع دور الدولة في الحياة الاقتصادية، بالإضافة إلى اعتماد برنامج التعديل الهيكلي المفروض من قبل المؤسسات المالية الدولية وذلك للانتقال من الاقتصاد الموجه مركزيا إلى نظام وآليات اقتصاد السوق.

2- الإصلاحات الاقتصادية الجديدة:

لقد تميز الوضع الاقتصادي في بداية التسعينات بتراجع النمو الاقتصادي بحوالي 2%، وارتفاع التضخم إلى 20.5%، بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة بشكل كبير، واستمر تدهور ميزان المدفوعات مع انعدام إمكانية اللجوء إلى الأسواق المالية العالمية مع الانخفاض الكبير في احتياطات الجزائر من العملة الصعبة[2].

جدول رقم (1): معدلات النمو الاقتصادي وبعض المؤشرات خلال الفترة (1990- 1999)

السنوات / المؤشرات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1999
معدل النمو الاقتصادي	%3.8	%1.2-	%1.8	%2.1-	%0.9-	%3.8	%3.2
معدلات التضخم	%16.61	%25.88	%31.66	%20.54	%29.04	%29.78	%2.64
معدلالبطالة	%25.88	%20.6	%23.0	%23.2	%24.4	%20.7	%28.2

المصدر: إحصائيات صادرة عن البنك العالمي + الديوان الوطني للإحصائيات

وبسبب تدهور هذه الأوضاع، اتخذت السلطات الجزائرية تدابير للدخول في إصلاحات شاملة كان الهدف من وراءه هو التخلي عن نظام الاقتصاد الموجه إداريا والانتقال إلى نظام اقتصاد السوق والمنافسة.

ولقد دخلت الجزائر، منذ أواخر سنة 1987 في سياسة إنمائية جديدة اصطلح على تسميتها بالإصلاح الاقتصادي الجديد، بالإضافة إلى الإصلاحات التي شملت النظام المصرفي والنظام النقدي، كان الهدف من وراءه هو تحقيق التوازنات النقدية ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

[2] عبد الله بن دعيدة – التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية – مجلة الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية بيروت 2005 ص 361.

2-1- استقلالية المؤسسات في ظل الإصلاحات الاقتصادية:

عرفت المؤسسات الاقتصادية العمومية استقلاليتها بصدور قانون 88- 01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 الذي يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية، وقانون 88- 02 المتعلق بالتخطيط.

ويقصد بالاستقلالية منح المؤسسة حرية المبادرة وجعلها بعيدة عن الوصاية بهدف تحسين مردوديتها الاقتصادية مع ضرورة الاستقلالية المالية من خلال الاعتماد على مواردها الذاتية. وكان الهدف من وراء الاستقلالية هو دفع المؤسسات العامة إلى التفاعل مع السوق، وتلبية حاجاته بإنتاج السلع والخدمات التي تعد مصدر التراكم للاستثمارات الممولة بمواردها الذاتية[3]. وعليه، بدأت السلطات الجزائرية بتطبيق الإصلاحات منذ سنة 1988، حيث تمّ التصديق على مجموعة من القوانين كانت تهدف إلى إصلاح مؤسسات الدولة والتي أصبحت منذ تلك الفترة خاضعة للقانون التجاري. كما أبرمت اتفاقيات مع البنك الدولي في سبتمبر 1989 بخصوص إعادة الهيكلة وتبني سياسات اقتصاد السوق، فبدأت خلال سنة 1989 أولى خطوات تحرير التجارة الخارجية. ومن أهم هذه الخطوات[4]: إنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف، منح الاستقلالية لخمسة بنوك تجارية.

[3] الداوي الشيخ – الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة – مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25 العدد الثاني 2009 ص 260.

[4] دليل الجزائر الاقتصادي والاجتماعي – إصدار المؤسسة العمومية الاقتصادية، الوكالة الوطنية للنشر والإشهار – الجزائر 1989 ص 74.

2- 2- إعادة الهيكلة الصناعية من منظور الإصلاحات:

لقد نتج عن القيام بإصلاحات ذاتية من دون اللجوء إلى أطراف دولية (أجنبية) تفاقم الأوضاع الاقتصادية، وظهور اختلالات في التوازنات الهيكلية الداخلية والخارجية. لهذا انتهجت الجزائر طريقا جديدا للإصلاحات أطلق عليه اسم "**إعادة الهيكلة الصناعية**"، وهذه العملية جاءت في إطار احترام الالتزامات المبرمة مع صندوق النقد الدولي.ويقصد بإعادة الهيكلة الصناعية إعادة تنظيم أداة الإنتاج للمؤسسة الوطنية من أجل رفع فعاليتها وقدرتها التنافسية، وإدماجها في التقسيم الدولي للعمل.

من هنا، دخلت الجزائر في تطبيق برامج للإصلاح الاقتصادي من أجل التنمية تعتمد أساسا على الحلول المستوردة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، حيث شرعت في تطبيق برنامج الاستقرار (أو التثبيت) الاقتصادي الأول ابتداء من أفريل1993 ولمدة سنة، حيث اتخذت عدة إجراءات لتصحيح الاختلالات التي عرفها الاقتصاد الوطني منها انخفاض في سعر البترول وارتفاع التضخم إلى 20.5% الأمر الذي كان له أثر بالغ على ميزان المدفوعات وبالتالي على معدل النمو حيث تراجع بحوالي 2%. كما تم الاتفاق على برنامج الاستقرار الاقتصادي الثاني يوم 22 ماي 1995 يمتد إلى سنة 1998 كان يهدف إلى تحقيق نمو متوسط، أي 5% من إجمالي الناتج الإجمالي الخام خارج المحروقات، والحد من معدلات التضخم لتصل نسبة 6% مع نهاية تطبيق البرنامج[5]. ولقد كلفت عملية تطهير المؤسسات 13 مليار دولار خلال الفترة 1994 و1999 من أجل إعادة تنظيم القطاع العام، إلا

[5] مدني بن شهرة – الإصلاح الاقتصادي وسياسات التشغيل (التجربة الجزائرية) – دار حامد للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، الطبعة الأولى 2009 ص 145.

أنها لم تحقق الأهداف المسطرة رغم أن الحكومة أنشأت وزارة إعادة الهيكلة لهذه العملية[6].

2- 3- الخوصصة:

تمثلت الأسباب الحقيقية لإجراء عملية الخوصصة في الجزائر في عنصرين أساسيين هما: تحول القطاع الخاص إلى رأسمال خاص مع تبني الجزائر سياسة "الباب المفتوح" أمام الرأسمال الدولي، وأزمة نظام الإنتاج الصناعي الجزائري الذي يعتبر في الواقع أزمة تسيير الرأسمال من قبل الدولة.

ولقد شكلت الخوصصة إحدى الجوانب الأساسية لإعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وهذا بعد الاتفاق مع مؤسسة بريتون- وودز التي ترى أن القطاع الخاص هو الذي لديه القدرة اللازمة لاستغلال الموارد. وقد صدر قانون خوصصة المؤسسات العمومية طبقا للمرسوم الرئاسي رقم 95/22 المؤرخ في15 أوت 1995 المعدل في شهر مارس 1997 في الأمر 97/12، كما بدأ في تنفيذ هذه العملية في أفريل 1996.

ويمكن القول في الأخير أن المؤشرات المالية والاقتصادية في الجزائر قد تحسنت منذ منتصف التسعينات، وهذا يعود إلى السياسات الإصلاحية المعتمدة والمدعومة من طرف صندوق النقد الدولي، كما أنها تمكنت وبشكل ملحوظ من متابعة عملية الإصلاح الاقتصادي.

ويمكن القول، أن هدف الجزائر من تطبيق الإصلاحات من خلال برامج التصحيح الهيكلي كان يتمثل في إحداث تحولات جذرية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تطبيق سياسات معينة ترمي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، لاسيما منها تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي.

[6] مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08 جامعة محمد خيضر بسكرة، سبتمبر 2005 ص 63.

3- برنامج الإنعاش الاقتصادي (2000- 2009):

لم تتوقف الجزائر على مواصلة مسيرتها التنموية عند الإصلاحات الاقتصادية الكبرى من أجل إعادة بعث الاقتصاد الوطني من جديد، وإنما واصلت في تكريس مجهوداتها لذلك من أجل القضاء على البطالة ورفع معدلات النمو الاقتصادي وتحسين المؤشرات الاقتصادية الكبرى، وتتلخص هذه المجهودات في برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي غطى الفترة (2000- 2004)، ثم برنامج دعم النمو للفترة (2005- 2009) الذي يعتبر برنامجا تكميليا لدعم ا\الإنعاش الاقتصادي.

3-1- برنامج (مخطط) الإنعاش الاقتصادي (2000- 2004):

يشمل برنامج الإنعاش الاقتصادي الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية، والمنشآت القاعدية وتحقيق التنمية المحلية والبشرية.

وتطبيقا لبرنامج الحكومة، فهو يدفع بالأنشطة الاقتصادية عبر كل التراب الوطني خاصة في المناطق المحرومة وهذا في إطار مكافحة الفقر وسياسة التهيئة العمرانية الرامية إلى تقليص عدم التوازن الداخلي والجهوي[7]. ولقد جاء هذا البرنامج لدعم الإنعاش ومن ثم النمو بعد فشل المؤسسات الدولية في إحداث الإنعاش انطلاقا من فكرة الإصلاح يؤدي إلى النمو، حيث قدرت تكلفة هذا البرنامج بـ 478 مليار دج وزعت كما يلي:

[7] Services du chef du gouvernement – Le Plan de la relance économique (2001- 2004), Les composants du programme p 4.

جدول رقم (3): هيكلة استثمارات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004)

هيكلة الاستثمارات	التكلفة
- تحسين ظروف المعيشة	155
- البنية التحتية الاقتصادية	124
- الأنشطة المنتجة	74
- الموارد البشرية والحماية الاجتماعية	76
- البنية التحتية للإدارة	29
- حماية الوسط	20
المجموع	**478**

المصدر: إحصائيات صادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات

وقد بلغ عدد المشاريع في نهاية شهر ديسمبر 2003، 16063 مشروع استثماري، حيث 11811 مشروع منجز التي كانت تمثل نسبة 73% من الإجمالي، 4093 مشروع في طور الإنجاز بنسبة 26%، و159 مشروع قيد الانطلاق بنسبة 1%. ولقد حققت الجزائر جراء هذا المخطط نسبة نمو اقتصادي قدرت 6.8% في سنة 2003 مع احتياطات الصرف 32.9 مليار دولار، كما انخفضت الديون الخارجية إلى 22 مليار دولار، وتقليص الديون العمومية الداخلية للدولة من 1059 مليار دج سنة 1999 إلى 911 مليار دج في سنة 2003[8].

3- 2- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2005- 2009):

اعتبر برنامج الإنعاش الاقتصادي السابق كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي تبنتها الجزائر من أجل إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي، حيث تميز هذا بإنعاش مكثف للتنمية تبيّن هذا في إنجازات عديدة مثل تراجع في البطالة، استثمار

[8] تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، الدورة العامة العادية السادسة والعشرون، جويلية 2005 ص 4.

إجمالي بحوالي 46 مليار دولار، ونمو مستمر بلغ نسبة 3.8% في المتوسط. وفي إطار مواصلة وتكثيف هذا المسار، عملت على انطلاق برنامج تكميلي لدعم النمو للفترة (2005- 2009) كان الهدف منه تحقيق ودعم النمو المحقق. فقد عرفت معدلات النمو تطورا بعد ثمان سنوات من انتهاء برنامج الجيل الأول من الإصلاحات، والجدول التالي يبّن ذلك.

جدول رقم (4): معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000- 2010)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل النمو	%2.2	%2.6	%4.7	%6.9	%5.2	%5.1	%2.0	%3.0	%2.4	%2.4	%3.6

المصدر: إحصائيات صادرة عن البنك العالمي (World Indicateurs du développement dans le monde)

من الملاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي عرفت تطورا نتيجة السنوات الطويلة من الإصلاح بفضل السياسة الاقتصادية المتبعة خلال هذه الفترة والمتابعة للسياسة المالية والنقدية مما جعل احتياطات الصرف ترتفع بدرجة كبيرة. ويبين الجدول التالي المبالغ المخصصة للاستثمارات الخاصة بهذا البرنامج للفترة (2005- 2009):

جدول رقم (5): توزيع استثمارات برنامج دعم النمو الاقتصاديللفترة (2005- 2009)

القطاعات	المبلغ (مليار دج)	النسبة (%)
-تحسين ظروف معيشة الأفراد	1908.5	45.41
- تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.52
- دعم التنمية الاقتصادية	337.2	08.02
- تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	04.85
- التكنولوجيا الجديدة للإتصال	50.0	01.20
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005- 2009)، مجلس الأمة أفريل 2005، ص 6 و7.

يتضح من الجدول أن الحكومة الجزائرية عملت على مواصلة مسيرة التنمية من خلال تطبيق إستراتيجية الإنعاش قادرة على مواصلة النمو وتحسين مستوى معيشة السكان وذلك بتخصيص نفقات الميزانية للاستثمار في المنشآت الأساسية وتحسين ظروف المعيشة.

الفصل الثاني: مفهوم النمو في النظرية الاقتصادية

قبل أن نتطرق إلى تبيان أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي بالجزائر، لا بأس أن نوضح المفاهيم الأساسية للنمو، قياسه، العوامل المحددة له، وبعض نظريات ونماذج النمو الاقتصادي.

1- مفهوم النمو الاقتصادي:

لتوضيح مفهوم النمو في النظرية الاقتصادية، نتطرق إلى تقديم التعاريف الأساسية للنمو وأنواعه كما يلي.

1-1- تعريف النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي على أنه "تحقيق زيادة مستمرة ومستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"[9]. ويمكن تعريفه بأنه "حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الناتج الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي"[10]. كما يمكن تعريفه بأنه "عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة. ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة. فكلما ارتفعت نسبة استغلال

[9] إيمان عطية ناصف – النظرية الاقتصادية الكلية – دار الجامعة الجديدة، 2008 ص 333.

[10] عجمية محمد عبد العزيز وآخرون – التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق – الدار الجامعية، مصر 2007 ص 73.

الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، ازدادت معدلات النمو في الدخل الوطني والعكس صحيح في حالة انخفاضها."[11]

ويتبين من خلال التعاريف السابقة للنمو الاقتصادي أن حدوثه يرتبط بثلاثة عناصر أساسية وهي[12]:

1)- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وهذا يتطلب أن يكون معدل نمو الدخل القومي يفوق معدل نمو السكان، حيث أن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي – معدل نمو السكان (1)

2)- أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفردحقيقية وليست نقدية، وهذا يتطلب أن يكون معدل الزيادة في دخل الفرد يفوق معدل التضخم، حيث أن:

معدل النمو الاقتصادي الحقيق = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي– معدل التضخم (2)

3)-أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بالاستمرارية، أي أن النمو العابر لا يمثل نموا بالمفهوم الاقتصادي.

1-2- أنواع النمو الاقتصادي:

يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من النمو: النمو الطبيعي، النمو العابر، والنمو المخطط.

1)- النمو الطبيعي: هو عبارة عن ذلك النمو الذي يحدث في صورة عمليات موضوعية والتي تتلخص في أربع عمليات وهي: عملية التتابع في التقسيم الاجتماعي للعمل، عملية تراكم أولي لرأس المال، عملية الانتشار الواسع للعملية الإنتاجية،

---

[11] عريقات حربي محمد موسى – مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي) – دار وائل للنشر، عمان (الأردن)، الطبعة الأولى 2006 ص 268.

[12] السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا – النظرية الاقتصادية الكلية – الدار الجامعية، الإسكندرية 2007 ص 339.

وعملية تكوين السوق الداخلي بمعنى أن يتشكل سوق محلي حيث يصبح لكل ناتج سوق فيها عرض وطلب[13].

2)- النمو العابر: هو ذلك النمو الذي يفتقد إلى صفة الديمومة والثبات، فهو يأتي كنتيجة لظهور عوامل طارئة عادة ما تكون عوامل خارجية، فهي تختفي ويختفي معها النمو الذي أحدثته.

3)- النمو المخطط: وهو عبارة عن ذلك النمو الذي يظهر نتيجة لعملية تخطيط شامل لموارد المجتمع حيث ترتبط قوة وفاعلية هذا النمو بواقعية الخطط المرسومة، كما يرتبط أيضا بفاعلية التنفيذ والمتابعة.

2-قياس النمو الاقتصادي:

يقاس النمو الاقتصادي حسب معدل النمو في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي، ويعد هذا المعيار من أكثر المعايير استخداما لقياس درجة النمو الاقتصادي في أغلب دول العالم.وفيما يخص أساليب قياس النمو الاقتصادي، فهو يقاس طبقا لأسلوبين وهما[14]:

2-1- معدل النمو البسيط:

يقيس هذا المعدل النمو في متوسط دخل الفرد الحقيقي للسنة المعنية مقارنة بسابقتها، ويستخدم في تقييم الخطط السنوية للحكومة. ويمكن الحصول عليه من خلال المعادلة التالية:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي للفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي للفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي للفترة السابقة}} \times 100 \qquad (3)$$

[13] حبيب كميل والبنى حازم – دراسات في الإنماء والتطور – المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس (لبنان) 1997 ص ص 17 - 18.

[14] السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره ص 340.

2-2- معدل النمو المركب:

يقيس هذا المعدل متوسط معدل النمو السنوي في متوسط دخل الفرد الحقيقي وذلك لفترة زمنية معينة، ويستخدم في تقييم الخطط الحكومية المتوسطة والطويلة الأجل.

فإذا أشرنا إلى معدل النمو المركب بالرمز (TCC)، فإن حسابه يكون طبقا للمعادلة التالية:

$$TC = \sqrt[n]{\frac{GDP_n}{GDP_0}} \qquad (4)$$

حيث: GDP_n: يمثل متوسط دخل الفرد الحقيقي في نهاية الفترة

GDP_0: يمثل متوسط دخل الفرد الحقيقي في بداية الفترة

n: تمثل طول الفترة الزمنية

3- العوامل المحددة للنمو الاقتصادي:

هناك مجموعة من العوامل تعتبر محددات أساسية للنمو الاقتصادي تتمثل في العناصر التالية:

3-1- الموارد البشرية:

اعتقد الاقتصاديون الأوائل أن رأس المال والعمل كانا العاملين الأساسيين للنمو الاقتصادي، إلا أن نظريات التنمية بينت أن الاستثمار في مجال التعليم والصحة يؤدي إلى زيادة القدرات البشرية وارتفاع مستوى الإنتاجية، وقد وجدت دلائل كثيرة على أن مساهمة رأس المال البشري في النمو أعلى مما تسهم به الموارد الطبيعية ورأس المال أو كلاهما في بعض الحالات[15].

[15] السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره ص 343.

3-2- الموارد الطبيعية:

في أغلب الحالات، يعتمد نمو اقتصاد مجتمع ما على كمية ونوعية ما يحتويه من موارد طبيعية (والتي تتمثل في الأرض، المياه، المعادن، البترول،...). ويرى بعض الاقتصاديين بأنه لا قيمة لهذه الموارد الطبيعية، إلا إذا استطاع المورد البشري أن يستغلها بصفة حسنة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

3-3- رأس المال:

يساهم رأس المال في النمو الاقتصادي لبلد ما، ويعبر عنه بأنه مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين، بمعنى أن السلع التي تدخل ضمن رأس المال تكون قابلة أو غير قابلة للإنتاج.

ويتبين دور رأس المال من خلال تأثيره على النمو، فكلما كان الاستثمار الإجمالي مرتفعا، كلما كان النمو الاقتصادي مرتفعا كذلك.

3-4- معدل التقدم التكنولوجي:

هناك عوامل أخرى على خلاف الموارد الطبيعية، البشرية ورأس المال تعتبر كمحددات للنمو الاقتصادي من بينها معدل التقدم التكنولوجي، والذي يقصد به السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية بهدف الرفع من المستوى المعيشي لأفراد المجتمع.

4- نظريات ونماذج النمو الاقتصادي:

لقد اهتم عدد كبير من المدارس الفكرية بدراسة النمو حيث كان للنظرية الكلاسيكية الأولوية في البحث عن أسباب وأساليب النمو. وقد ظهرت أعمال أهم الكينزيين في أوروبا وهي مقالات دومار في تحليله للنمو الاقتصادي، كما توصل التحليل النيوكلاسيكي لعوامل النمو الاقتصادي بواسطة دالة الإنتاج من خلال نماذج كوب دوقلاس بحيث استنتج بأن التقدم التقني أو ارتفاع فعالية عوامل الإنتاج تؤدي إلى رفع

معدلات النمو. ولقد أثار سولو في هذا الصدد أن التكنولوجيا المتضمنة في السلع الرأسمالية ستؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وبهذا أعطى سولو أهمية بالغة لعنصر التكنولوجيا في زيادة الإنتاجية، وبالتالي معدل النمو.

4-1- النظرية الكلاسيكية:

يعتمد التحليل الكلاسيكي على الأفكار التي تدعم النظام الرأسمالي والتي تتلخص في عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لآدم سميث، نمو السكان بمعدلات تفوق معدلات النمو لدافيد ريكاردو، وقانون المنافذ لساي الذي يقوم على أن العرض يخلق طلبا مساويا له.

1)- نظرية آدم سميث: يرى آدم سميث بأن الفرد يمكن أن يعظم ثروته في ظل عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. وقد طرح فكرة تعتبر منطلقا أساسيا في نظرية النمو الاقتصادي، وهي التخصص وتقسيم العمل الذي من خلاله يتم تحقيق نتائج مرتفعة لإنتاجية العمل[16].

ولقد أعطى أهمية كبيرة لتراكم رأس المال من خلال بحث مشكلة تنمية مدخرات الأفراد التي تستعمل في شكل استثمارات في الاقتصاد الوطني، وبالتالي إمكانية تحقيق النمو الاقتصادي.

2)- نظرية دافيد ريكاردو: بين ريكاردو على أن الزيادة السكانية تؤثر على النمو الاقتصادي بصفة سلبية خاصة إذا استمر نمو السكان بمعدلات تفوق معدلات النمو الاقتصادي. فهو يفترض أن فئتي العمال وملاك الأراضي يستهلكون مداخيلهم بالكامل ولا يدخرون. من هنا، يرى ريكاردو أن استمرار تزايد السكان يؤدي إلى تزايد الحاجة

[16] فليح حسن خلف – التنمية والتخطيط الاقتصادي – جدارا للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديث، للنشر والتوزيع الأردن، الطبعة الأولى 2006 ص 105.

إلى الغذاء وبالتالي إلى تزايد المساحات المزروعة من الأراضي قد يتطلب الأمر اللجوء إلى الأراضي أقل خصوبة فيترتب عنه انعدام الحافز لتراكم رأس المال وبالتالي ظهور حالة من الركود في الاقتصاد.

ويعتبر ريكاردو أن القطاع الصناعي هو المصدر الأساسي للأرباح، حيث أنه من الممكن تطبيق الأساليب الإنتاجية الحديثة في هذا القطاع على العكس من القطاع الزراعي الذي يتميز بتناقص الغلة.

3)- نظرية مالثوس (Malthus): يرى مالثوس أن زيادة السكان تؤدي إلى زيادة عرض العمل وانخفاض الأجور وبالتالي نفقات الإنتاج، وهذا ما ينتج عنه زيادة في الأرباح، الأمر الذي يترتب عنه زيادة الاستثمار بالشكل الذي يضمن استمرار عملية النمو الاقتصادي وزيادة ثروة المجتمع، وبالتالي السلع الضرورية.

4-2- النظرية الكينزية:

لقد انتقد كينز بشدة الاعتقاد الذي ساد لفترة طويلة عند الكلاسيك، وهو استحالة الوصول إلى توازن اقتصادي في ظل عدم التشغيل الكامل في المدى الطويل، حيث أكد أنه يمكن تحقيق هذا التوازن عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل[17]. ويعتبر التحليل الكينزي تحليلا نظريا حيث تبقى الموجودات الرأسمالية ثابتة بالرغم من وجود استثمار صافي إيجابي وذلك لكون أن حجم الموجودات الرأسمالية كبير جدا مقارنة بالزيادة في الاستثمار، لذلك يتجاهل أثر هذه الزيادة على الطاقة الإنتاجية.

أما هارود دومار، فقد قدما نموذجا لاقتصاد مغلق في ربط توسع رأس المال بالنمو الاقتصادي يقوم على فرضيتين وهي ثبات المستوى العام للأسعار، وتساوي الادخار مع الاستثمار عند كل مستوى من مستويات الدخل. لقد أكد نموذج هارود دومارأن

[17] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي – التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها – الدار الجامعية مصر 2004 ص 71.

هناك تأثير مزدوج للاستثمار الصافي، فهو يعمل على زيادة الدخل من جهة، وزيادة الطاقة الإنتاجية من جهة أخرى مما يتسبب في زيادة نمو الاقتصاد القومي.

فقد أوضح دومار أن الطلب يتحقق خلال معدل تغير الدخل (Y) في علاقته بالزمن (t)، وهذا المعدل يساوي:

$$\frac{dY}{dt} \Leftrightarrow \frac{dI}{dt} \times \frac{1}{s} \quad (5)$$ حيث: $$Y = I \times \frac{1}{s} \quad (6)$$

فإذا فرضنا أن المضاعف $K = \frac{1}{s}$، يكون لدينا: $\frac{dY}{dt} = \frac{dI}{dt} \times K$ (7)

$$Y = I \times K \quad (8)$$

يبيّن دومار في معادلته أنه من أجل الحفاظ على العمالة الكاملة يجب أن ينمو الاستثمار والدخل (الإنفاق الاستثماري) بمعدل سنوي ثابت.ومن جهة أخرى، فقد تناول نموذج هارود- دومار علاقتين سلوكيتين وهما:

اعتماد الادخار على الدخل، واعتماد الاستثمار على معدل نمو الدخل.

4-3- النظرية النيوكلاسيكية:

تعتبر النماذج النيوكلاسيكية امتدادا مباشرا لنموذج هارود- دومار ونموذج سولو، حيث يركز النموذجان على أهمية الادخار.

1)- نموذج سولو: يركز نموذج سولو على أهمية الادخار والاستثمار كمحدد أساسي لعملية التراكم الرأسمالي، ومن ثمّ النمو الاقتصادي. ويقوم هذا النموذج على توسيع إطار نموذج هارود- دومار عن طريق إدخال عنصر إنتاجي إضافي إلى معادلة النمو الاقتصادي (وهو عنصر العمل)، ومتغير مستقل ثالث هو المستوى التكنولوجي.

وعلى العكس من الفرضيات التي اشتمل عليها نموذج هارود- دومار مثل فرضية ثبات معاملات الدالة، نجد أن النموذج النيوكلاسيكي الذي قدمه سولو يستخدم فكرة تناقص

الغلة (أو العوائد) بشكل منفصل لكل من عنصري العمل ورأس المال، من هنا يصبح التقدم التكنولوجي هو العامل المتبقي الذي يمكن من خلاله تفسير النمو في المدى الطويل. ويفترض سولو أن المستوى التكنولوجي يتحدد خارج إطار النموذج وبشكل مستقل عن باقي العوامل الأخرى[18].

2)- نموذج شومبيتر: لقد أعطى شومبيتر دورا مهما للعوامل التنظيمية والفنية في عملية النمو الاقتصادي، وركز على المنظم إذ اعتبره من أهم عناصر النمو، والإنتاج لديه دالة للعمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتنظيم والفن الإنتاجي. فالمبتكر عند شومبيتر هو المنظم الذي يقدم شيئا جديدا، والابتكار يتضمن عدة أشياء منها: تقديم منتج جديد، تقديم طريقة جديدة للإنتاج، الدخول إلى سوق جديد. ويؤكد شومبيتر بأن تقديم منتج جديد وإجراء التحسينات المستمرة في المنتجات القائمة هي التي تقود إلى التنمية[19].

4-4- النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي:

ظهرت كتابات عديدة منذ منتصف الثمانينات تفسّر الفروقات بين معدلات النمو في الإنتاج ومستوى دخل الفرد بين البلدان المختلفة سميت بالنظرية الحديثة للنمو. فالدراسات التي ظهرت مثل دراسة (**Baumal, 1986**)، لم تجد أي أثر للالتقاء لمعدلات دخول الأفراد فيما بين بلدان العالم المختلفة (المتقدمة والنامية) فكانت الدافع لتطوير النظرية الجديدة.ولقد كانت بداية نظرية النمو الحديثة من خلال نموذج (**R.Lucus, 1988**) و(**Paul Romer, 1986**) والذي سمي بنموذج نظرية النمو الحديثة، حيث كان يفترض وجود موارد خارجية مع تكوين رأس المال البشري. وفي

[18] ميشيل تودارو، تعريب ومراجعة: محمود حسن حسني، محمد حامد محمود – التنمية الاقتصادية – دار المرية للنشر الرياض، المملكة العربية السعودية 2006 ص 150.

[19] مدحت القريشي – التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات) – دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2007 ص 69.

سنة 1990، قدم (**Barro, 1990**) نموذجا أشار فيه أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي، حيث يفترض أن الحكومة تشتري جزءا من الإنتاج الخاص وتستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا إلى المنتجين الخواص.

ولقد توصل (Barro) إلى أن تدخل الدولة في النمو له جانبين مختلفين، ويتبين هذا من خلال الأثر السلبي للضريبة على الناتج الحدي للرأس المال، والأثر الإيجابي على الخدمات العمومية.

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير معادلة النمو في الجزائر للفترة الممتدة من سنة 1980 إلى سنة 2010 في كل من المدى الطويل والمدى القصير بهدف معرفة الآثار الديناميكية للنمو في الجزائر، بالإضافة إلى معرفة الأهمية النسبية لمتغيرات النموذج في تفسير حركة النمو.

فقد مرت معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر بفترات متفاوتة من حيث الارتفاع أو الانخفاض، بحيث تمثلت السياسة المتبعة لرفع هذه المعدلات في مجموعة من الإجراءات وهي: تطبيق إصلاحات اقتصادية شاملة، عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، تحقيق التوازن العام النقدي والمالي، وإعطاء الأهمية للاستثمار الأجنبي.

1- الإطار النظري لنموذج الدراسة:

في البداية يتم تحديد معادلة النمو طويل الأجل في الجزائر حسب الصيغة التالية:

$$TC_t = f(C_t, POP_t, IINF_t, D_t) + \varepsilon_t \quad (9)$$

حيث: TC_t يمثل معدل النمو الاقتصادي، C_tالاستهلاك النهائي، POP_t: عدد السكان، $IINF_t$: معدل التضخم، D_t: المتغير الصوري الذي يعبر عن الإصلاحات الاقتصادية، و ε_t: مقدار الخطأ العشوائي.

توضح المعادلة السابقة أن النمو الاقتصادي في الجزائر يتأثر بكل من التغيرات في الاستهلاك، عدد السكان، معدلات التضخم وسياسات الإصلاح كعوامل خارجية. ولقد تمّ الحصول على بيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات المستعملة من قاعدة البيانات الصادرة عن البنك العالمي بالإضافة إلى بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

ونشير إلى أنه نظرا لأهمية سياسة الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها الجزائر منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي، فقد تمّ إدخال متغير صوري (D_t) يأخذ القيمة صفر في السنوات قبل الإصلاحات، والقيمة واحد بعد تطبيق الإصلاحات وهذا لمعرفة تأثير تلك السياسة على معدل النمو الاقتصادي.

ولقد تم صياغة المعادلة (9) في صورة لوغاريتم لتقدير مرونات النمو في المدى القصير والمدى الطويل بالنسبة لكل متغير من متغيرات النموذج. وعليه، يمكن إعادة كتابة المعادلة السابقة في الشكل اللوغاريتمي التالي:

$$LTC_t = \alpha_0 + \alpha_1 LC_t + \alpha_2 LPOP_t + \alpha_3 LIINF_t + \alpha_4 D_t + \varepsilon_t \quad (10)$$

ويتوقع أن تكون معاملات النموذج $\alpha_0, \alpha_1, \alpha_4 \succ 0$ و $\alpha_2, \alpha_3 \prec 0$.

ثم في المرحلة الموالية، نقوم بتقدير معادلة النمو في المدى القصير بين المتغيرات المكونة للنموذج في المدى الطويل، وسوف تشمل المعادلة أيضا على متغير تصحيح

الخطأ الذي تمّ تقديره في معادلة النمو طويلة الأجل. ويعبر عن هذا النموذج "**بنموذج تصحيح الخطأ**"(ECM) حيث يأخذ العلاقة التالية:

$$\Delta LTC_t = \alpha_0 + \alpha_1 \Delta LPOP_t + \alpha_2 \Delta LTC_{t-1} + \alpha_3 \Delta LC_{t-1} + \alpha_4 \Delta LIINF_{t-1} + \alpha_5 \Delta LPOP_{t-1} + \alpha_6 D_t + ECM(-1) \quad (11)$$

وسوف يتم تقدير النموذج بتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) باستخدام برنامج (Eviews.5) من أجل عملية التقدير لفترة إبطاء واحدة حسب اختباري (AIC) و(SC).

2- تقدير النموذج:

يتطلب تقدير العلاقة الحركية قصيرة الأجل تلك المتغيرات المكونة لمعادلة النمو في المدى الطويل، لذا سوف نقوم بتقدير النموذج في المدى الطويل في البداية ولكن بعد اختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية المستعملة في الدراسة. وعلى هذا الأساس، وقبل تقدير النموذج، نقوم بإتباع الخطوات التالية:

2-1- دراسة استقرار السلاسل الزمنية:

قد ينتج عن عملية التقدير عدم مصداقية النتائج المتحصل عليها بالإضافة إلى تحيز في القيمة الإحصائية لاختبار (t) ستودنت، وعليه سوف ينتج عنه ما يسمى بالانحدار الزائف (Spurious regression) وهو الأمر الذي يستلزم التأكد من مدى استقرار السلسلة الزمنية لبيانات المتغيرات المستعملة في الدراسة خلال فترة التحليل من خلال تطبيق اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) للجذور الوحدوية، واختبار فيليبس- بيرون (P-P) في ذلك (**Angel Granger**,1987)[20]. وكانت النتائج بعد عملية الاختبار ملخصة في الجدول التالي:

[20] Angel R.F. and Granger C.W.J - Co- integration and Error Correction: Representation, Estimation and Testing - Econometrica vol. 55, 1987 p 251.

جدول رقم (6): نتائج اختبار إستقرارية المتغيرات (عند مستوى معنوية 5%)

المتغيرات	اختبار ADF			اختبار P-P		
	القيمة المجدولة	عند المستوى	الفروق الأولى	القيمة المجدولة	عند المستوى	الفروق الأولى
LTC_t	-1.961409	-1.765551	-4.345473	-1.961409	-1.765551	-4.336030
LC_t	-2.967767	-0.029850	-4.199212	-2.967767	-0.332792	-4.199212
$LPOP_t$	-2.976263	-2.739181	-5.153383	-2.967767	-2.938686	-5.332169
$LINF_t$	-1.952910	-1.018785	-7.860679	-1.952910	-1.029091	-7.820132
D_t	-1.952910	-1.565248	-5.291503	-1.952910	-1.556239	-5.291503

المصدر: إنجاز الباحثة باستخدام برنامج « Eviews 5 »

أوضحت نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة عدم استقرار هذه السلاسل عند المستوى لجميع المتغيرات المستخدمة عند مستوى معنوية 5%، الأمر الذي أدى بنا إلى إجراء الاختبار عند مستوى الفرق ا|لأول. وبمقارنة القيم الإحصائية مع القيم المجدولة، يتبين لنا أن السلاسل الزمنية عند الفروق الأولى هي سلاسل زمنية مستقرة لكل مستويات المعنوية بالنسبة لاختباري (ADF) و(P-P).

2-2- تقدير نموذج المدى الطويل:

بعد عدة محاولات لإيجاد الصيغة الملائمة لمعادلة النمو في الجزائر، أعطت نتائج التقدير ما يلي:

$$LTC_t = -234.708 + 10.497LC_t - 0.0007LPOP_t - 0.261LIINF_t + 2.944D_t \quad (12)$$

(3.328) (3.353) (3.330) (1.842) (2.912)

$R^2 = 0.89$ $\quad \overline{R^2} = 0.87$

$D.W = 1.76$ $\quad F.Stat = 13.245$ $\quad$ Prob(F-Statistic) = 0.000

تبيّن النتائج الإحصائية من المعادلة رقم (12) أن معامل التحديد المصحح بلغ 0.87، وهذا يدل على أن المتغيرات والمتمثلة في (الاستهلاك النهائي، عدد السكان، معدل التضخم، ومؤشر الإصلاحات) تفسّر النموذج بنسبة 87% مما يدل قدرة هذا الأخير على تفسير النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى الطويل. كما أنه عند تطبيق اختبار ستودنت، ظهرت معاملات المتغيرات كلها معنوية عند مستوى المعنوية 5%، ونفس الشيء عند تطبيق اختبار فيشر لدراسة معنوية المتغيرات بصفة مجمعة.وعن إحصائية ($D.W$)، فهي تبيّن عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى. مقابل هذا، قمنا بالاستعانة بمجموعة من الاختبارات الإحصائية، منها تلك المتعلقة بخصائص حد الخطأ، ومنها تلك المتعلقة بالتمثيل الجيّد للنموذج، وهذا ما يبيّنه الجدول التالي:

جدول رقم (7): الاختبارات الإحصائية لنموذج المدى الطويل

Tests	F-Statistic	Probability
Breusch Godfrey Serial correlation LM	1.171994	0.292540
ARCH	0.086258	0.772173
WiteHeteroskedasticity	2.771233	0.070723
Jarque- Berra	2.366759	0.306242
Ramsey RESET	2.283544	0.115736

المصدر: إنجاز الباحثة باستخدام برنامج « Eviews5 »

كل الاختبارات المدونة في الجدول رقم (7) تشير إلى أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء، كما أن هذه الأخيرة جاءت متجانسة وتتبع التوزيع الطبيعي. وقد أظهر اختبار (RESET) أن النموذج ممثل بصفة جيّدة لمعدلات النمو في الجزائر.

ومن الجانب الاقتصادي، يمكن تفسير النموذج كما يلي:

جاءت إشارة المعامل الثابت سالبة وهذا يعني أنه عندما تكون باقي المتغيرات الاقتصادية المفسّرة للنموذج معدومة، فلا توجد حركة للنمو الاقتصادي. وعن الإشارة

الموجبة لمرونة متغيرة الاستهلاك، فإنه وطبقا للنظرية الاقتصادية، عند زيادة عدد السكان تزيد الحاجة إلى الغذاء ومنه إلى الاستهلاك وبالتالي ترتفع مستويات الإنتاج مما يعكس بصفة إيجابية ويؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي. وفيما يخص معدلات التضخم، فإن الدراسة بيّنت قدرة هذا المتغير على تفسير النموذج حيث أن المرونة بلغت (0.261)، وعن الإشارة السالبة، فهذا يدل على العلاقة العكسية بين معدلات التضخم ومعدلات النمو الاقتصادي، وهذا موافق للنظرية الاقتصادية. ولقد حظيت متغيرة عدد السكان بالقدرة على تفسير النموذج ولكن بشكل قليل (0.0007)، أماعن الإشارة السالبة، فقد بيّن ريكاردو على أن الزيادة السكانية تؤثر على النمو الاقتصادي بصفة سلبية على العكس من مالتوس الذي يرى العكس، بالإضافة إلى النظرية الحديثة التي ترى أن تكوين رأس المال البشري أحد العوامل الأساسية لنموذج النمو. وفي الأخير، يمكن تفسير الإشارة الموجبة للمتغير الصوري(D_t) على فاعلية سياسات الإصلاح الاقتصادي في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي في المدى الطويل، حيث ترتب عن تلك السياسة ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي.

2-3- دراسة التكامل المشترك بين المتغيرات:

يمكن تطبيق اختبارين لمعرفة وجود التكامل المشترك بين المتغيرات المكونة للنموذج وهما:

1)- اختبار أنجل- ڤرانجر: بعد إجراء اختبار (ADF) و(Phillips Perron) على سلسلة البواقي، تبيّن بأنها مستقرة عند المستوى–أي أنها متكاملة من الدرجة صفر- حيث بلغت إحصائية ADF (- 6.233603) وP-P (-7.200045) مقابل القيمة المجدولة (-1.952473) عند مستوى المعنوية 5%. ومنه يمكن أن نقول أنه توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المفسّرة لدالة النمو الاقتصادي في الجزائر، أي توجد علاقة توازنية بين هذه المتغيرات في المدى الطويل، وبالتالي فإن العلاقة قصيرة الأجل يمكن تمثيلها بنموذج تصحيح الخطأ (**Engel- Granger, 1987**).

2)- اختبار جوهانسن: سنحاول في هذا الإطار تطبيق طريقة (Johansen) من خلال إتباع الخطوات الأساسية لها والمتمثلة أولا في تحديد عدد فترات الإبطاء في النموذج، ثمّ إيجاد عدد متجهات التكامل المشترك بتطبيق اختبار الأثر واختبار القيمة العظمى للتكامل المشترك. وتظهر نتيجة الاختبارات أن الإبطاءالأمثل يقدر بفترة واحدة وهذا بالاعتماد على معيار (Akaike) ومعيار(Schwarz) المستعمل في ذلك، ثمّ تطبيق اختبار الأثر واختبار القيمة العظمى للتكامل المشترك لتحديد إمكانية وجود علاقات التكامل وعددها.

جدول رقم (8): اختبار عدد التأخيرات في النموذج

Lag	AIC	SC
0	21.41567	21.61353
1	15.54516	16.53446*
2	15.03499*	16.81573

* indicates lag order selected by the criterion

المصدر: إنجاز الباحثة باستخدام برنامج « Eviews5 »

وبعد تطبيق اختبار جوهانسن للتأكيد على وجود التكامل المشترك، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك واحدة بين المتغيرات المفسّرة للنموذج يقدمها اختبار الأثر(λ_{Trace}) واختبار القيمة الذاتية العظمى (λ_{Max}) في الجدول التالي:

جدول رقم (9): اختبار جوهانسن للتكامل المشترك

Hypothesized	Eigenvalue	Trace. Stat	0.05 C.V	Prob	Max.E.Stat	0.05 C.V	Prob
None *	0.846233	100.1555	69.81889	0.0000	54.29713	33.87687	0.0001
At most 1	0.556429	45.85837	47.85613	0.0761	23.57402	27.58434	0.1503
At most 2	0.471432	22.28435	29.79707	0.2830	18.48992	21.13162	0.1126

Trace test, and Max-Eigen Statistic indicates 1 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level

المصدر: إنجاز الباحثة باستخدام برنامج « Eviews5 »

من خلال الجدول السابق، يمكنقبول الفرضية البديلة بوجود علاقات التكامل المشترك بين المتغيرات.

2-4- تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

بعد التأكد من استقرار سلسلة البواقي، ووجود علاقات التكامل المشترك، يمكن تقدير نموذج المدى القصير لدالة النمو في الجزائر حيث أعطت نتائج التقدير مايلي:

$$\Delta LTC_t = -0.220 - 0.001\Delta LPOP_t + 0.410\Delta LTC_{t-1} + 35.651\Delta LC_{t-1} - 0.002\Delta LPOP_{t-1}$$

(0.312) (2.540) (0.900) (3.439) (2.418)

$$+ 0.115\Delta LIINF_{t-1} + 0.201D_t - 0.586ECM(-1)$$

(0.709) (0.561) (2.544)

$R^2 = 0.87$ $\quad \overline{R^2} = 0.83$

$D.W = 1.58$ $\quad F.Stat = 13.237$ $\quad$ Prob(F-Statistic) = 0.000

أثبت اختبار (LM) أن انحدارات التكامل المشترك لا تحتوي على مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي، ويتبين هذا من خلال كون إحصائية فيشر أكبر من قيمتها الاحتمالية، ويشير اختبار (Wite) إلى وجود تجانس تباين الخطأ، أما اختبار (J-B) فهو يبيّن أن هذه الأخطاء تتبع توزيعا طبيعيا. وعن التشكيل الجيّد للنموذج للبنية الهيكلية، استخدمنا اختبار (RESET) أين يمكن رفض فرضية عدم التمثيل الجيد للنموذج، ويتبين كل هذا من خلال النتائج المدونة في الجدول رقم (10) التالي:

جدول رقم (**10**): الاختبارات الإحصائية لنموذج المدى الطويل

Tests	F-Statistic	Probability
Breusch Godfrey Serial correlation LM	0.836582	0.384226
ARCH	0.328578	0.575590
WiteHeteroskedasticity	4.671696	0.074062
Jarque- Berra	4.745259	0.093235
Ramsey RESET	0.860359	0.377842

المصدر: إنجاز الباحثة باستخدام برنامج « Eviews5 »

ولدراسة استقرارية النموذج ككل، قمنا باستخدام الاختبارين (cusum) و(cusum of Squares) التاليين:

شكل (1): اختبار (cusum) شكل (2): اختبار (cusum of Squares)

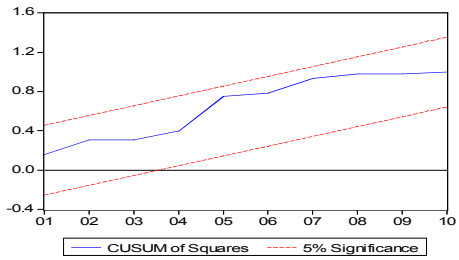

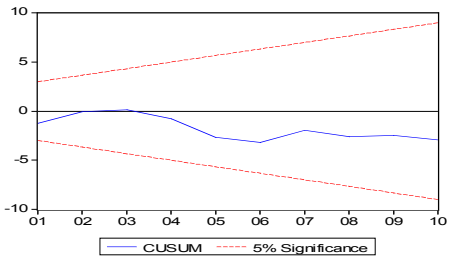

فقد أظهر اختبار (cusum) أن المنحنى لا يقطع مجال الثقة، ونفس الشيء بالنسبة لاختبار (cusum of Squares) وهذا دليل على أن الإصلاحات الاقتصادية الكبرى التي تبنتها الجزائر ابتداء من أواخر سنوات الثمانينات كان لها الأثر الإيجابي على ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي. وعن الدلالة الإحصائية لمتغيرات النموذج مجمعة، فهي تفسّر بشكل جيّد حسب إحصائية فيشر، أما معنوية المتغيرات مستقلة عن بعضها، فقد جاءت كل من($\Delta LPOP_t$، ΔLC_{t-1}، و $\Delta LPOP_{t-1}$) معنوية عند المستوى 5% بينما المتغيرات (ΔLTC_{t-1}، $\Delta LIINF_{t-1}$) بالإضافة إلى المعامل الثابت والمعامل الصوري فلم تحظ بدرجة من المعنوية في المدى القصير.وكون حد الخطأ $ECM(-1)$ سالب الإشارة ومعنوي إحصائيا، فهذا يدل فعلا على وجود علاقة توازنية في النموذج في المدى الطويل.

وتشير نتائج التقدير أيضا إلى ما يلي:

- ضعف مرونة المعامل الثابت وعدم قدرته على تفسيره للحد الثابت في النموذج؛

- ضعف مرونة عدد السكان (-0.001) لكنها جاءت معنوية ومفسّرة للنموذج، بمعنى أن كل زيادة سكانية تؤثر بصفة سلبية على معدلات النمو الاقتصادي حسب نظرة

ريكاردو في ذلك، ونفس الشيء بالنسبة للتوقعات القبلية، حيث جاءت المرونة سلبية كذلك وضعيفة (-0.002).

- مرونة تغير مستوى الاستهلاك النهائي موجبة مما يعكس نجاح هذه السياسة في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال رفع الأداء الإنتاجي وتوفير مناصب الشغل لذلك؛

- عدم تمكن متغيرة معدلات التضخم من تفسير النموذج الحركي لمعادلة النمو في المدى القصير بالرغم من تفسيرها لهذه المعادلة في المدى الطويل، ويدل هذا على أن تأثير معدلات التضخم على معدلات النمو يظهر في المدى الطويل وليس له نفس الأثر على المدى القصير وهذا راجع لتحكم السياسة النقدية في معدلات التضخم وزيادة احتياطات الصرف في المدى القصير؛

- حظيت متغيرة المعامل الصوري بدرجة من المعنوية، مما يدل ذلك على قدرة الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة من قبل الدولة في التأثير في معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (1980-2010).

خاتمة :

بالرغم من تحقيق الاستقرار المالي والنقدي في أواخر الثمانينات، إلا أن النمو الاقتصادي المسجل في تلك الفترة كان لا يزال أقل من الإمكانيات المتوفرة، حيث سجل متوسط نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي في بداية سنوات الإصلاح الاقتصادي نسبة -0.7%[21]، واستمر على هذا الحال إلى غاية سنة 1994. وهذا الأداء الضعيف في معدلات النمو الاقتصادي يمكن إرجاعه إلى التخلف الذي عرفته وتيرة الإنتاج مقابل التزايد الكبير في الرغبات والحاجيات، حيث أن هذا التدهور في الإنتاج له علاقة خلال هذه الفترة بانخفاض وتيرة التراكم الذي يظل ضروريا لتحقيق النمو،

[21] إحصائيات صادرة عن البنك العالمي (World Indicateurs du développement dans le monde).

هذا من جهة. ومن جهة أخرى، الوتيرة المتواضعة للإصلاحات الاقتصادية وضعف سياسات الاقتصاد الكلي، حيث يتجلى ذلك في العوامل الرئيسية التي أسهمت في ذلك وهي عدم شفافية مسار الخوصصة، ضعف مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار والنمو، ضعف القطاع المالي، عدم تنوع صادرات الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى ضعف مشاركة الاستثمار الأجنبي.

ولقد ارتفعت هذه النسبة إلى 3.2% في سنة 1999، في حين بلغت 3.6% سنة 2010 بعدما عرفت ارتفاعا وانخفاضا خلال الفترة (2000-2009)، وهذا راجع إلى برامج الإنعاش الاقتصادي التي عزمت الحكومة على تطبيقها مما أسهم إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي وذلك من خلال إنعاش الاقتصاد، إنشاء مناصب الشغل من خلال أجهزة الشغل المختلفة (ANGEM, ANDI, CNAC, ANSEJ)، وارتفاع أسعار البترول.

وبعد تفحصنا لحصيلة برامج الإنعاش في نهايتها، تبيّن لنا بأن أداء النمو الاقتصادي عرف تحسنا مقارنة بالسنوات السابقة، كما أن النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات سجل تقدما وهذا بفضل البنية التحتية المتمثلة أساسا في قطاعي البناء والأشغال العمومية.

وفي الأخير، يمكن أن نقول بأن الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة كانت ترمي إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي التي من شأنها تحمل آثارا واضحة على الإطار الاقتصادي الكلي والتوازنات المالية، وتحقيق بالتالي نسب عالية في المؤشرات الاقتصادية الكبرى، والنموذج الحركي قصير الأجل (ECM) هو النموذج الأنجع لدراسة أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

المراجع:

[1]- محمد بلقاسم حسن بهلول – تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر- الجزء الثاني (إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999.

[2]- عبد الله بن دعيدة – التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية – مجلة الإصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية بيروت 2005.

[3]- الداوي الشيخ – الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة – مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25 العدد الثاني 2009.

[4]- دليل الجزائر الاقتصادي والاجتماعي – إصدار المؤسسة العمومية الاقتصادية، الوكالة الوطنية للنشر والإشهار – الجزائر 1989.

[5]- مدني بن شهرة – الإصلاح الاقتصادي وسياسات التشغيل (التجربة الجزائرية) – دار حامد للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، الطبعة الأولى 2009.

[6]- مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08 جامعة محمد خيضر بسكرة، سبتمبر .2005

[7]- Services du chef du gouvernement – Le Plan de la relance économique (2001- 2004), Les composants du programme.

[8]-تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، الدورة العامة العادية السادسة والعشرون، جويلية 2005.

[9]- إيمان عطية ناصف – النظرية الاقتصادية الكلية – دار الجامعة الجديدة، 2008.

[10]- عجمية محمد عبد العزيز وآخرون – التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق – الدار الجامعية، مصر 2007.

[11]- عريقات حربي محمد موسى – مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي) – دار وائل للنشر، عمان (الأردن)، الطبعة الأولى 2006 .

[12]-السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا – النظرية الاقتصادية الكلية – الدار الجامعية، الإسكندرية 2007.

[13]- حبيب كميل والبنى حازم – دراسات في الإنماء والتطور – المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس (لبنان) 1997.

[14] فليح حسن خلف – التنمية والتخطيط الاقتصادي – جدارا للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديث، للنشر والتوزيع الأردن، الطبعة الأولى 2006.

[15]- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي – التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها – الدار الجامعية مصر 2004.

[16]- ميشيل تودارو، تعريب ومراجعة: محمود حسن حسني، محمد حامد محمود – التنمية الاقتصادية – دار المرية للنشر الرياض، المملكة العربية السعودية 2006.

[17]- مدحت القريشي – التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات وموضوعات) – دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2007.

[18]-Angel R.F. and Granger C.W.J - Co- integration and Error Correction: Representation, Estimation and Testing - Econometrica vol. 55, 1987.

[19]- إحصائيات صادرة عن البنك العالمي (World Indicateurs du développement dans le monde).